الجزء الثاني

تطور القطاع الصناعي في الدول العربية
تحليل شامل

1-2 التوجهات الحالية للقطاع الصناعي

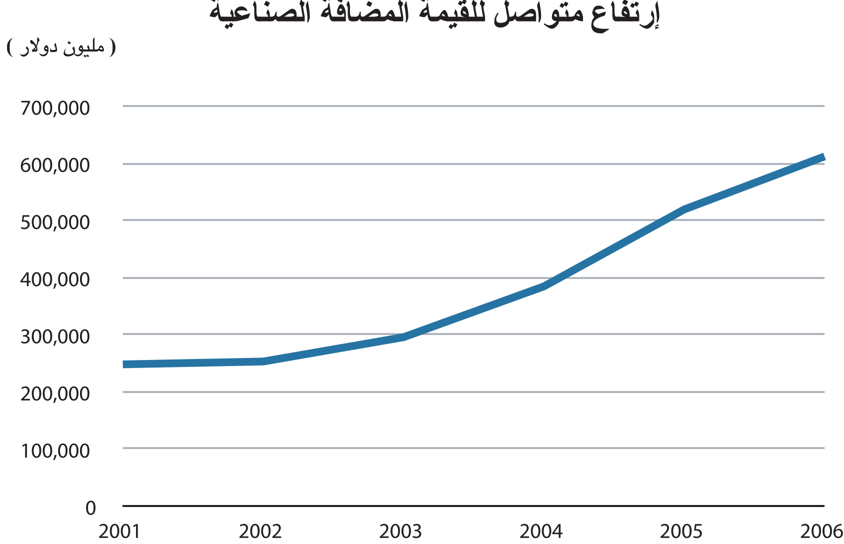
حققت المنطقة العربية طفرة في القيمة المضافة الصناعية خلال السنوات الأخيرة بفضل الارتفاع الكبير في أسعار النفط ، وما تزال تعرف ارتفاعا مضطردا في عام 2006.

يلعب القطاع الصناعي العربي دورا جوهريا في اقتصادات الدول العربية. ففي عام 2006، ساهم القطاع بنسبة 48.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي وهو يمثل بذلك القطاع الاقتصادي الأول للبلدان العربية. ويعد أيضا المشغل الثاني بعد قطاع الخدمات، حيث يعمل حوالي 19 مليون شخص، أي ما يناهز 17 في المائة من العمالة في البلدان العربية. ويتكون القطاع الصناعي من قطاعي الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية. ويشمل القطاع الإستخراجي الغالب تحديدا النفط والغاز.

ففي سياق ظرفية عالمية اتسمت بنمو متواصل وبارتفاع كبير في أسعار النفط عرف منحنى القيمة المضافة الصناعية في مجموع البلدان العربية ارتفاعا للعام الرابع على التوالي.

رسم بياني 1/2

إرتفاع متواصل للقيمة المضافة الصناعية



المصادر: مصادر وطنية ودائرة الاحصاء التابعة للأمم المتحدة: الحساب القومي

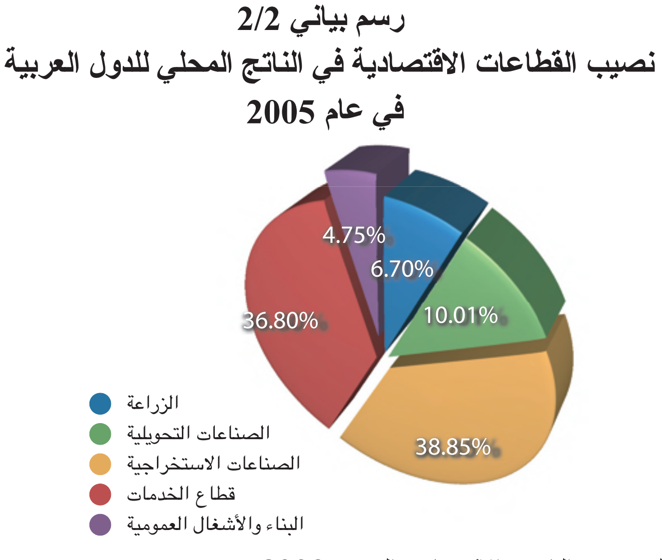
وفي عام 2006، بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي لمجموع الدول العربية ما قيمته 613525 مليون دولار مقابل 521371 مليون في عام 2005 (ملحق 1/2)، محققة بذلك ارتفاعا بنسبة 17.6 في المائة بالمقارنة مع عام 2005. وانفردت السعودية بثلث القيمة المضافة للإنتاج الصناعي العربي، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 13 في المائة ثم مصر بنسبة 10 في المائة تقريبا.

غير أن الجزء الأهم من القيمة المضافة للقطاع الصناعي يتأتى من القطاع الاستخراجي، إذ بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع ما قيمته 492753 مليون دولار (ملحق 2/2)، أي 80 % من مجموع القيمة المضافة الصناعية، حيث عرفت هذه الحصة ارتفاعا ب10 نقاط مئوية مقارنة مع 2001، حيث كانت تمثل 70 في المائة من مجموع القيمة المضافة الصناعية.

مساهمة القطاع الصناعي في اقتصاد الدول العربية

عرفت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ارتفاعا ملحوظا، إذ انتقلت من 37.9 في المائة عام 2001 إلى 48.8 في المائة في 2006. غير أن هذه المساهمة ظلت شبه مستقرة بالمقارنة مع العام 2005.

رسم بياني 2/2
نصيب القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي للدول العربية
في عام 2005



المصدر : التقرير الإقتصادي الموحد 2006

وكما يتضح في الرسم البياني أعلاه، يعد القطاع الصناعي أول القطاعات الاقتصادية من حيث المساهمة في النمو الاقتصادي للدول العربية، بفضل القطاع الاستخراجي الذي يحتل المرتبة الأولى في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فيما يليه قطاع الخدمات ثم الصناعات التحويلية.

2-2 تطور القطاع التحويلي في الدول العربية

القيمة المضافة للصناعات التحويلية

عرفت المنطقة العربية منذ خمس سنوات ارتفاعا في حجم القيمة المضافة للصناعات التحويلية، غير أن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي سجلت انخفاضا نسبيا مقارنة بالقطاع الاستخراجي المسيطر خلال تلك السنوات الأخيرة.

بلغت القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية عام 2006 ما مقداره 120772 مليون دولار مقابل 107359 مليون في 2005، أي بزيادة 12.49 في المائة.

عرفت القيمة المضافة للصناعات التحويلية لفترة طويلة من الزمن معدلات نمو ضعيفة، غير أنها تحسنت وأخذت منحى الارتفاع ابتداء من العام 2001. فبينما كان معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعات التحويلية ما بين 1990 و1995 منحصرا في نسبة 2.61 في المائة، انتقل إلى 3.53 في المائة ما بين 1995 و2000، ثم عرف تسارعا بعد ذلك ليستقر في معدل 9.5 في المائة ما بين 2001 و2006. ويبدو أن هذه الديناميكية تزامنت

مع ارتفاع الطلب العالمي على المنتجات العربية و كذلك مع برامج الإصلاحات التي تبنتها الحكومات لملائمة صناعاتها مع السياق العالمي الجديد ومع الانفتاح الدولي.

مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية

إلا أنه برغم تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية في البلدان العربية، عرفت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إنخفاضا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة.

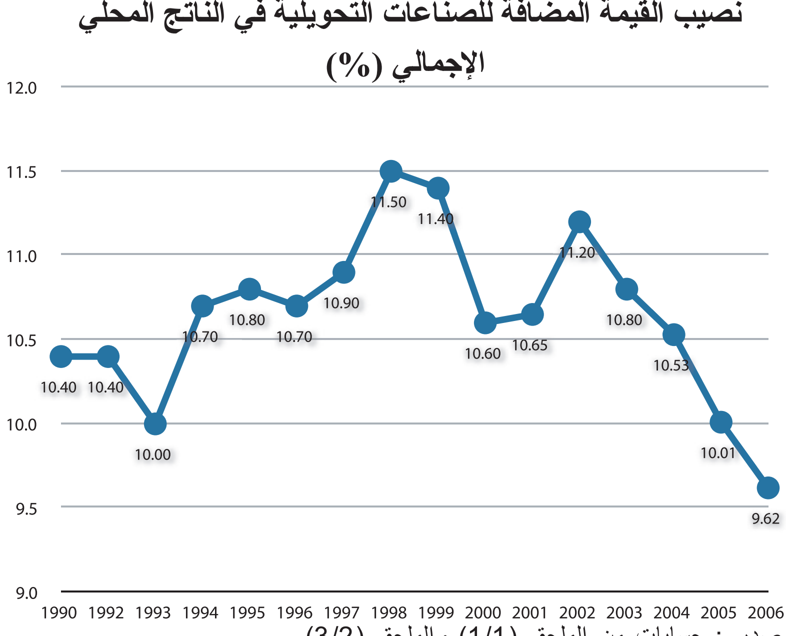
رغم التطور الملحوظ في القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية، إلا أن مساهمتها في النمو الاقتصادي للبلدان العربية تراجعت في السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار الهيدروكاربونات و المواد الأساسية الذي ترتب عنه تفاعل عاملين :

- عامل السعر، حيث ارتفعت أسعار المنتجات البترولية بنسبة وبسرعة كبيرة مقارنة مع أسعار المواد المصنعة، التي ارتفعت بشكل بطيء نسبيا.

- عامل حجم الإنتاج، فقد شجع ارتفاع أسعار المواد الهيدروكاربونية والمواد الأساسية القطاع الاستخراجي على زيادة إنتاجه وبالتالي نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي.

رسم بياني 4/2

نصيب القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر : حسابات من الملحق (1/1) والملحق (3/2)

ونتج عن هذين العاملين انخفاض حصة القيمة المضافة للقطاع التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي، إذ انخفضت من 11.20 في المائة في العام 2002 إلى 10 في المائة عام 2005 لتنزل إلى 9.6 في المائة في 2006.

وفي نفس الفترة وبموازاة مع انخفاض حصة القطاع التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي العربي، ارتفعت حصة القطاع الاستخراجي بشكل سريع ومضطرد. حيث عرفت حصة القطاع الاستخراجي في الناتج

المحلي الإجمالي ارتفاعا من 27% عام 2002 إلى أكثر من 39% عام 2006(جدول 1/2)، وهي أكبر حصة تم تسجيلها منذ التسعينات. وفي عام 2006، تضاعفت القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي مرتين عما كانت عليه عام 2003.

جدول 1/2: القيمة المضافة للقطاع الصناعي العربي

القيمة المضافة الصناعية		القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية		القيمة المضافة للصناعة التحويلية		
(٪) ن.م.إ *	(مليار دولار)	(٪) ن.م.إ	(مليار دولار)	(٪) ن.م.إ	(مليار دولار)	عام
33,50	159, 7	23, 1	110, 2	10,4	49, 5	1990
32,20	156, 1	21, 8	105, 8	10,4	50, 3	1992
29,90	145, 8	19, 9	96, 9	10,0	48, 9	1993
29,20	145, 4	18, 5	92,0	10,7	53, 4	1994
30,20	161, 2	19, 4	103, 4	10,8	57, 8	1995
32,50	189, 5	21, 8	127, 3	10,7	62, 2	1996
32,30	195, 8	21, 4	129, 6	10,9	66, 2	1997
29,50	165, 2	18, 0	97, 8	11,5	67, 4	1998
33,60	201, 9	22, 2	131, 3	11,4	70, 6	1999
41,70	280, 1	31, 1	208, 9	10,6	71, 2	2000
37,94	249, 6	27,30	179, 5	10,65	70,0	2001
38,19	255, 2	26,99	179, 8	11,20	75, 3	2002
40,00	276, 8	29,20	216, 8	10,80	79, 9	2003
44,17	386,0	33,65	294,0	10,52	92, 1	2004
48,86	521, 3	38,85	414,0	10,01	107, 3	2005
48,85	613, 4	39,24	492, 7	9,62	120, 7	2006

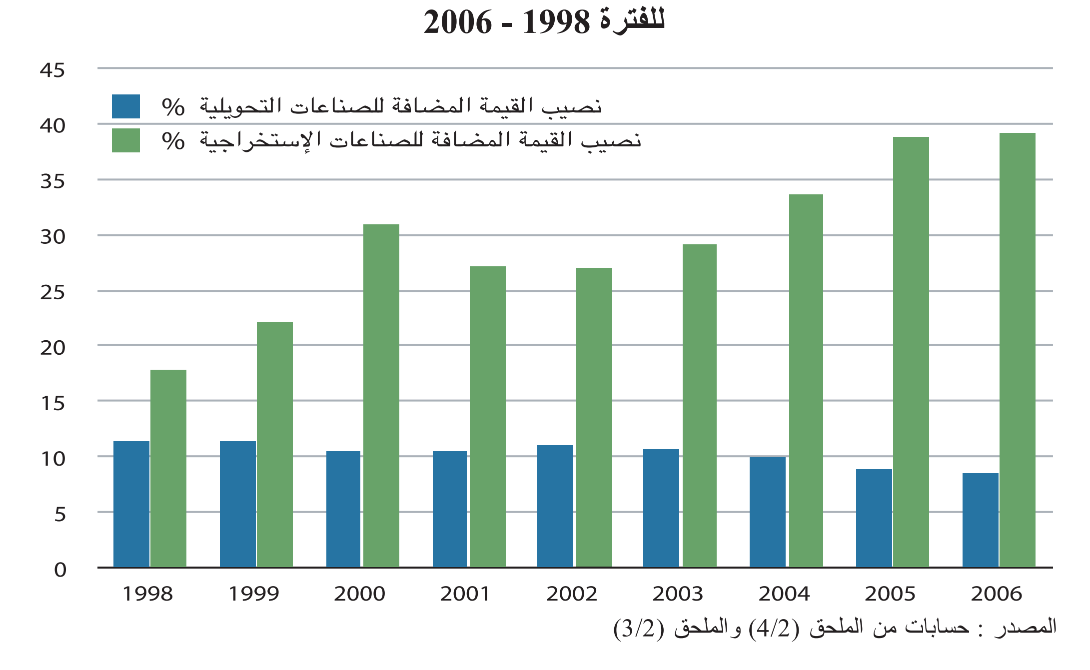
المصدر : ملحق (1/2)

* ن.إ.م : نسبة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي

رسم بياني 5/2

ارتفاع نصيب القطاع الإستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي

للفترة 1998 - 2006



إن تمادي الحصة المتواضعة للقطاع التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي العربي، تبين الصعوبات التي تواجهها بعض البلدان العربية في الارتقاء بإنتاجها نحو إنتاج متطور وتكون أسعار منتجاتها مرتفعة. وتبين أيضا بأن بعض البلدان العربية لم تتوصل حتى الآن الى تغيير حقيقي لهياكلها الإنتاجية الصناعية.

مازال النسيج الصناعي يعاني من العديد من العوائق، أهمها :

- أن الدول العربية بالرغم من الجهود المبذولة لاتزال بطيئة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، كما أن القيود الجمركية والتدابير لتحرير السوق لاتزال قائمة، مما يحد من القدرة التنافسية للصناعات العربية، كما أن معظم هذه الدول تعاني مشاكل على مستوى الحوكمة، مما يعيق تطور الصناعات والمشاريع الصناعية، كما لم تستفد المنطقة من توافر السيولة النقدية لدى القطاع الخاص.

- تشهد الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل أكثر من 90% من النسيج الصناعي العربي العديد من العوائق التي أبطأت اندفاعها وقيامها بالدور المنشود في الاقتصاد الوطني كعدم المرونة الكافية في أدوات التمويل وغياب الشفافية والنقص الواضح في قواعد المعلومات والبيانات وتدني إمكانيات التطوير التقني والتكنولوجي وضعف التشابك بين هذا القطاع وقطاعات الأعمال الكبيرة، كما أن مسيرة هذه الصناعات يحيطها تدني القدرات التسويقية والترويجية ودراسات الجدوى الاقتصادية وضعف آليات دعم التصدير، وتعاني معظمها من مشاكل الحوكمة في تسيير الإدارة وعدم معرفة المعايير الدولية وكيفية تطوير الإنتاجية وحماية المعلومات ومواصفات الأسواق الدولية المستقبلية.

كما أن عدم إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص وضعف إدماج الشباب في تلك الصناعات ومساهمة المرأة في المشاريع الصناعية تلعب دورا سلبيا في تنمية وتطوير الصناعات العربية والقيام بدورها الأساسي في النشاط الاقتصادي.

3-2 ترتيب الدول حسب القيمة المضافة للصناعات التحويلية

البلدان التي تتوفر على قيمة مضافة تحويلية مرتفعة هي أولا تلك التي تتوفر على صناعات ذات رأسمال كثيف والمتصلة أساسا بقطاع الهيدروكربونات تليها البلدان التي لديها صناعة متنوعة نسبيا.

من خلال استقراء القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الأقطار العربية، يلاحظ أن القيمة المضافة تتركز بكثافة في البلدان التي تنشط فيها بقوة صناعات أساسية ثقيلة مرتبطة بالهيدروكربونات وفي البلدان التي لديها صناعات متنوعة نسبيا.

وتحتل المملكة العربية السعودية الصدارة بحصة 27.2 في المائة من القيمة المضافة التحويلية العربية تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 16.5%. وبالتالي فإن هذين البلدين لوحدهما يستحوذان على نسبة 43 في المائة من مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الوطن العربي. ويدخل هذان البلدان في عداد البلدان التي تتوفر على صناعات ذات كثافة رأسمالية عالية و قيمة مضافة مرتفعة مثل الصناعات البتروكيماوية والكيمياوية.

علاوة على ذلك، سجلت كل من السعودية و الإمارات نتائج جيدة على مستوى نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية. ففي عام 2006 ارتفعت القيمة المضافة للصناعة التحويلية بنسبة 11.65 في المائة في العربية السعودية و20 في المائة في الإمارات العربية المتحدة. و عرفت هذه القيمة ما بين 2001 و2006 ارتفاعا بوتيرة سنوية متوسطة بلغت 10.10 في المائة في السعودية و13.07 في المائة في الإمارات العربية المتحدة. ويعزى هذا النمو إلى الحيوية المضطردة لهذه الصناعات،

غير أنه يمكن أن يفسر أيضا بتأثير أسعار المنتجات البتروكيماوية التي شهدت ارتفاعا سريعا في السنوات الأخيرة نتيجة لزيادة الطلب العالمي، مما ساهم في ارتفاع القيمة المضافة لهذه الصناعات.

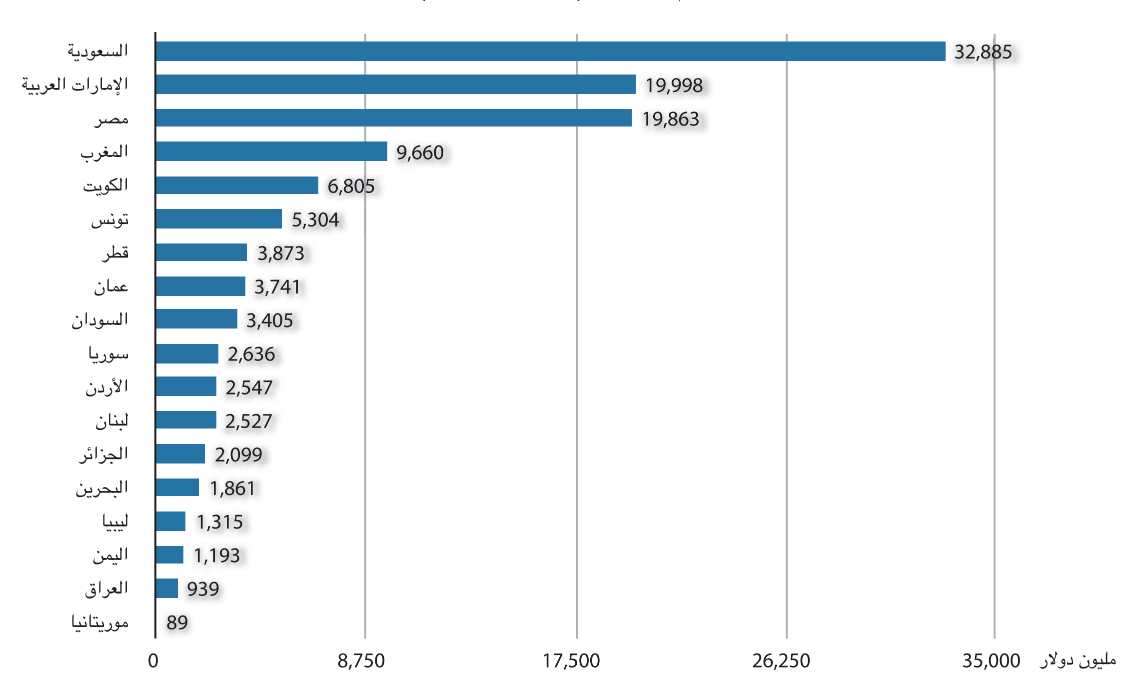
ومن بين الدول العربية التي تتوفر على قيمة مضافة تحويلية عالية، الدول ذات الصناعات المتنوعة نسبيا مثل مصر و المغرب. و الجدير بالذكر أن مصر عرفت ارتفاعا في نمو قطاع الصناعات التحويلية بمعدل 3.22 في المائة سنويا للفترة (2001 و2006)، يليها المغرب.

أما البلدان التي سجلت نموا جيدا على مستوى القيمة المضافة للصناعة التحويلية في 2006، فإنها في العموم البلدان التي لديها صناعة تحويلية مرتبطة بالهيدروكربونات، كقطر وعمان و الإمارات العربية المتحدة. حيث بلغت نسبة نمو الصناعات التحويلية في قطر عام 2006 نسبة 23.8% (جدول 2/2).

رسم بياني 6/2

ترتيب الأقطار العربية حسب القيمة المضافة التحويلية

لعام 2006 (مليون دولار)



المصادر: مصادر وطنية ودائرة الاحصاء التابعة للأمم المتحدة: الحساب القومي

جدول 2/ 2 : مجموع القيمة المضافة للصناعة التحويلية حسب البلدان (مليون دولار)

	2005	2006	معدل التغير 06- 05	متوسط المعدل السنوي 2006 - 2001 (%)
الأردن	2 481	2 547	2,66	13.14
الإمارات العربية	16 665	19 998	20	13.07
البحرين	1 799	1 861	3,42	12,37
تونس	5 004	5 264	5,2	6,25
الجزائر	2 749	2 885	4,95	3.72
السعودية	29 453	32 885	11,65	10,1
السودان	3 006	3 405	13,28	24.55
سوريا	2 516	2 636	4,74	7,86
العراق	829	939	13,27	0,2
عمان	2 838	3 741	31,83	14,51
قطر	3 169	3 873	22,22	23,8
الكويت	5 907	6 805	15,21	22,09
لبنان	2 377	2 527	6,31	8,47
ليبيا	1 010	1 315	30,2	-6,49
مصر	18 009	19 863	10,29	3,22
المغرب	8 300	8 658	4,31	8.13
موريتانيا	70	89	27,82	9,36
اليمن	1 177	1 480	25,79	13,7
مجموع	**107,359**	**120,772**	**12,49**	**9.54**

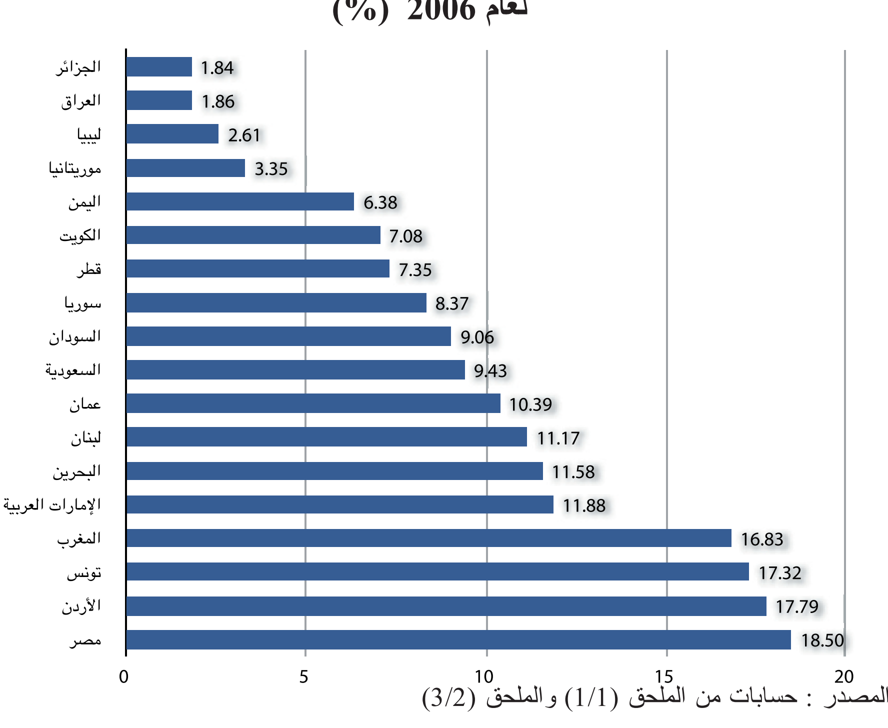
المصدر : حسابات حسب ملحق (3/2)

يلاحظ في الرسم البياني 7/2 أن البلدان التي تتوفر على صناعات تحويلية متنوعة ومتخصصة في الإنتاج الموجه للتصدير هي التي ترتفع فيها مساهمة القطاع التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي.

لذلك تحتل مصر الصدارة في المنطقة العربية، إذ ساهم فيها القطاع التحويلي بنسبة 18.50% من النشاط الاقتصادي بعد قطاع الخدمات الذي يستفرد بنسبة 70%. وقد ظلت هذه الحصة مستقرة إلى حد ما خلال الفترة المشمولة بالدراسة. غير ان هناك ارتفاعا طفيفا في حصة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة والتي انتقلت من 7.59 في المائة سنة 2002 إلى 11.75 في المائة في 2006.[5]

والجدير بالذكر هنا أن قطاعات الصناعة التحويلية التي ساهمت أكثر في الرفع من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في مصر هي قطاع الميكانيك والكهرباء (30.9 في المائة) وقطاع الصناعات الغذائية (22.5 في المائة)، فقطاع الكيماويات والبتروكيماويات (12 في المائة). و تتكون الصادرات المصرية بنسبة 40% من منتجات مصنعة. وتشمل المنتجات المصدرة كلا من المنسوجات التي تمثل 27% يليها المواد الكيماوية والبتروكيماوية (17%) ومواد البناء (15%) من مجموع الصادرات المصنعة.

رسم بياني 7/2
مساهمة القيمة المضافة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية
لعام 2006 (%)



المصدر : حسابات من الملحق (1/1) والملحق (3/2)

يأتي الأردن البلد الثاني في المنطقة العربية، حيث يتوفر على صناعة تحويلية تساهم بشكل ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي. والأردن من البلدان التي تعرف تطورا منتظما وسريعا في حصة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت هذه الحصة من 13.53 في المائة عام 2001 إلى 15.16 في المائة عام 2003 ثم إلى 17.79 في المائة في عام 2006، أي بزيادة 4 نقاط مئوية في ظرف ست سنوات. وهذا يعكس نشاط الصناعات التحويلية الأردنية وقدرتها على تطوير هياكلها الإنتاجية. وتشمل القطاعات التي تساهم أكثر في القيمة المضافة التحويلية بالأساس الكيماويات 23%، الصناعات الغذائية 23%، الأسمنت 14.4% والنسيج 11.4%. وتتكون الصادرات بنسبة 80.6 في المائة من منتجات مصنعة، تهيمن عليها المنسوجات 30% والمواد الكيماوية والبتروكيماوية 21%.

وتأتي تونس في المرتبة الثالثة، إذ يساهم فيها قطاع الصناعات التحويلية بصورة فعالة في نمو الاقتصاد الوطني، بحصة 17.19 في المائة من مجموع القيمة المضافة. ويبقى قطاع النسيج الذي يمثل 27 في المائة من مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية هو العمود الفقري للنشاط التحويلي. إلا أن نمو هذا القطاع أخذ شيئا فشيئا ينخفض لصالح نمو قطاع الكهرباء والميكانيك الذي أصبح يحقق 20.9 في المائة من مجموع القيمة المضافة التحويلية. وفي سنة 2006، سجل هذا القطاع نتائج جيدة بمعدل نمو بلغ 19.6 في المائة مما أدى إلى رفع القيمة المضافة للصناعات التحويلية التونسية. وكانت الصادرات سنة 2006 تتكون بنسبة 70 في المائة من منتجات مصنعة، تمثل فيها المنسوجات (31.7 في المائة) والمعدات والمواد الكهربائية (20.2 في المائة) والصناعة الغذائية (15 في المائة).

ويعد المغرب رابع دولة في المنطقة العربية من بين الدول التي لها صناعة تحويلية تساهم بشكل فعال في النمو

[5] يرجع ذلك إلى تأثير الاستثمارات الأخيرة المنجزة في ميدان الغاز وللارتفاع السريع في أسعار الهيدروكربونات، مما شجع الصناعات الاستخراجية على الرفع من إنتاجها.

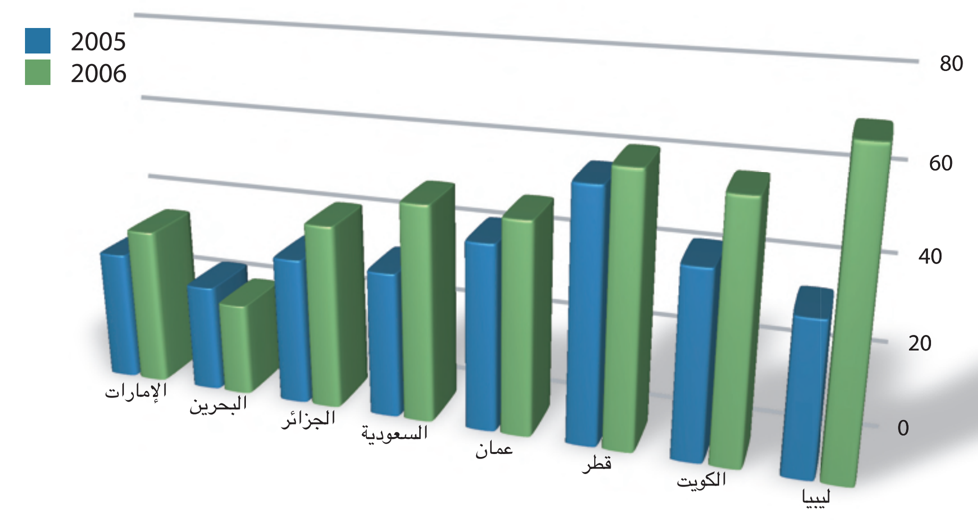
الاقتصادي الوطني. وسجل القطاع التحويلي حصة 15.8 في المائة من القيمة المضافة الوطنية سنة 2006. وتهيمن أساسا على هذا القطاع الصناعات الغذائية (33.4 في المائة)، النسيج (12.7 في المائة) والمواد الكيماوية وشبه الكيماوية (29.4 في المائة). وكانت الصادرات سنة 2006 تتكون بنسبة 74 في المائة من منتجات مصنعة، تمثل فيها المنسوجات (27 في المائة) والمواد الكيماوية وشبه الكيماوية (18 في المائة) والمعدات الميكانيكية والكهربائية (18 في المائة) .

أما فيما يخص الدول المصدرة للنفط، فبالرغم من المجهودات الحقيقية التي بذلت في سبيل تنويع اقتصاداتها، نلاحظ بأن حصة القطاع الاستخراجي ما زالت تهيمن بشكل كبير على أنشطتها الاقتصادية وتبقى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة. فحصة قطاع الهيدروكربونات في الناتج المحلي الإجمالي أصبحت تبلغ مستويات قد تتجاوز أحيانا 50 في المائة في بلدان مثل العربية السعودية، قطر، الكويت، ليبيا والعراق.

رسم بياني 8/2

تطور حصة القطاع الاستخراجي في الناتج الإجمالي في الدول العربية المصدرة للنفط

خلال الفترة 2001-2006 (%)



المصدر : حسابات من الملحق (1/1) والملحق (2/2)

فخلال السنوات الأخيرة، يبدو واضحا أن حصة القطاع الاستخراجي أخذت تميل أكثر نحو الارتفاع في حين أن حصة قطاع الصناعة التحويلية تراجعت بالنظر إلى الصعود السريع لأسعار النفط والمواد الأولية الأساسية. إذ تزايدت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية من 33.48% عام 2002 إلى 49.7 في المائة في سنة 2006، فيما انخفضت في نفس الفترة حصة قطاع الصناعة التحويلية من 10.31 في المائة إلى 9 في المائة. وينطبق الأمر نفسه على الكويت، بحيث انتقلت حصة القطاع النفطي من 38.66 في المائة سنة 2002 إلى 58.31 في المائة في سنة 2006، وتقلصت بالموازاة مع ذلك حصة الصناعة التحويلية من 8.47 في المائة في سنة 2004 إلى 7 في المائة سنة 2006. وسجلت ليبيا هي الأخرى

نفس الظاهرة، إذ بلغت حصة القطاع النفطي فيها 70 في المائة في سنة 2006 في حين تراجعت حصة قطاع الصناعة التحويلية من 3.23 في المائة سنة 2002 إلى 2.61 في المائة في سنة 2006.

ومن جهة أخرى، نلاحظ بصفة عامة أن الهياكل الصناعية لم تتطور كثيرا بالنسبة لبلدان مثل السودان واليمن وموريتانيا، حيث تبقى معتمدة على الموارد الطبيعية والمواد الأولية.

4-2 ملفـــــات بعض القطاعات الصناعية

- قطاع الإسمنت
- قطاع الحديـد والصلب

2-4-1 قطاع الإسمنت

تشهد صناعة الإسمنت حاليا طفرة كبيرة نتيجة للنمو المضطرد الذي شهده قطاع البناء والتشييد، إذ سجل استهلاك الإسمنت ارتفاعا ملحوظا خاصة في بلدان الخليج. حيث أخذ القطاع يستقطب مستثمرين جدد وبدأت تتكاثر المشاريع وتتوسع.

شهدت صناعة الاسمنت تطورا ملحوظا في معظم البلدان العربية في السنوات الأخيرة نتيجة للنمو الكبير المتزايد الذي عرفه قطاع البناء في هذه البلدان والذي يعود إلى عدة أسباب.

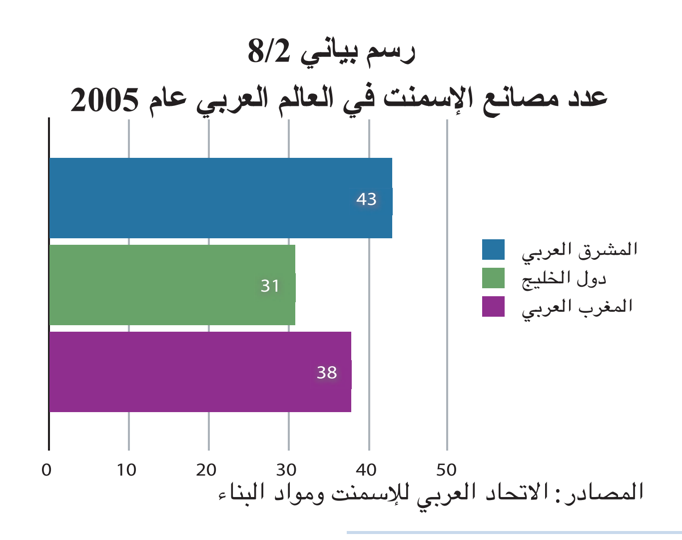
فالسيولة التي أتاحتها رؤوس الأموال العربية المتدفقة نحو بلدانها الأصلية بعد أحداث 11 سبتمبر، وارتفاع أسعار النفط التي ولدت عوائد إضافية، وإرادة حكومات بلدان الخليج في تنويع أنشطتها الاقتصادية خارج قطاع الهيدروكربونات، وتحويلات مداخيل اليد العاملة في الخارج بالنسبة لبعض البلدان غير المصدرة للنفط، وسياسات الخصخصة والإصلاحات المعتمدة في البلدان العربية، كانت كلها عوامل خلقت انتعاشا منقطع النظير في قطاع البناء. وسجل استهلاك الإسمنت ارتفاعا كبيرا في بلدان الخليج التي تعد من أكثر المستهلكين في العالم. وتعرف هذه الظاهرة اليوم تسارعا متزايدا بالنظر إلى المشاريع الإنشائية الكبرى والضخمة التي يقوم بإنجازها كل من القطاعين العام والخاص، مما دفع مصانع الإسمنت إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع طاقاتها الإنتاجية، حتى أصبحت بعض البلدان المنتجة للإسمنت مستوردة له.

بلغ حجم الإنتاج العالمي للإسمنت 2.5 مليار طن عام 2006، وتصل حصة العالم العربي فيه 5 في المائة[6]. وحسب المعطيات المتاحة، يشمل قطاع صناعة الإسمنت في مجموع البلدان العربية 112 مصنعا للإسمنت، 17 مصنع للكلنكير و17 محطة للتعبئة. وتمثل هذه الصناعات 7 في المائة من مجموع عدد المشاريع الصناعية في العالم.

فيما يتعلق بعدد مصانع الإسمنت فدول المشرق العربي[7] هي التي تتصدر الدول العربية الأخرى، حيث يوجد بها 43 مصنعا للإسمنت، و3 مصانع للكلنكر و3 محطات للتعبئة. في الخليج العربي، يوجد 31 مصنعا للإسمنت و9 للكلنكر ومحطتان للتعبئة. أما في بلدان المغرب العربي هناك 38 مصنعا للإسمنت و5 مصانع للكلنكر ومحطتان للتعبئة.

رسم بياني 8/2

عدد مصانع الإسمنت في العالم العربي عام 2005



المصادر: الاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء

[6] تهيمن الصين على إنتاج الإسمنت، إذ تنتج وحدها 43.3 في المائة من إنتاج الإسمنت العالمي وتتبعها الهند في المرتبة الثانية.

[7] تضم بلدان المشرق كلا من مصر، العراق، لبنان، فلسطين، السودان، سورية، اليمن. وتضم بلدان المغرب العربي موريتانيا، المغرب، تونس، ليبيا، الجزائر. ويضم مجلس التعاون الخليجي بلدان البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات

تعود ملكية مصانع الإسمنت في العالم العربي بنسبة 80 في المائة إلى القطاع الخاص. إذ عقب تنفيذ برامج الخصخصة التي انطلقت في التسعينات، انتقلت معظم الصناعات التي كانت مملوكة للدولة إلى القطاع الخاص. وأخذ دخول المستثمرين الأجانب والشركات متعددة الجنسيات إلى السوق العربية يزداد تدريجيا، إذ أصبحوا يمتلكون اليوم 22 في المائة من صناعة الإسمنت في العالم العربي. وتتركز هذه النسبة خاصة في بلدان المغرب العربي والمشرق. أما في بلدان الخليج، فإن ملكية قطاع صناعة الإسمنت تعود في مجملها إلى القطاع الخاص المحلي.

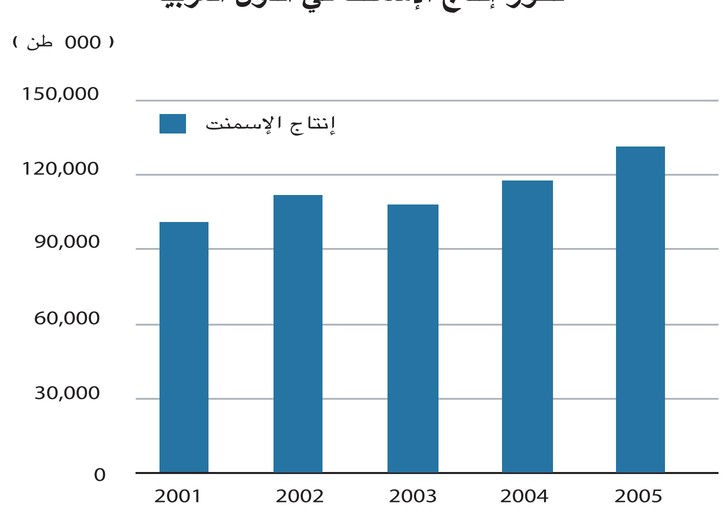
تعد صناعات الإسمنت من بين الصناعات المستهلكة للطاقة بكثافة، إذ تمثل تكاليف الطاقة في هذه الصناعات 30 إلى 40 في المائة من الكلفة الكلية للإنتاج. ومع التقلبات الشديدة التي تعرفها أسعار النفط والارتفاع الأخير في سعر المحروقات، أصبح لدى معظم صناعات الإسمنت العربية تنافسية أكثر مقارنة مع منافسيها الأوربيين والأمريكيين والأسيويين. فصناعات الإسمنت العربية تستفيد في غالب الأحيان من أسعار طاقة منخفضة وأكثر استقرارا بسبب السياسات الحكومية لمراقبة الأسعار.

إنتاج الإسمنت في الدول العربية

بلغ الإنتاج الحقيقي للإسمنت في البلدان العربية عام 2005 ما مقداره 132 مليون طن مقابل 108 مليون طن سنة 2003 (ملحق 6/2)، مسجلا ارتفاعا بنسبة 22 في المائة خلال العامين. كما بلغت الطاقة التصميمية للقطاع 152 مليون طن عام 2005 مقابل 138 مليون طن في 2001، مسجلة ارتفاعا بنسبة 10 في المائة (ملحق 7/2).

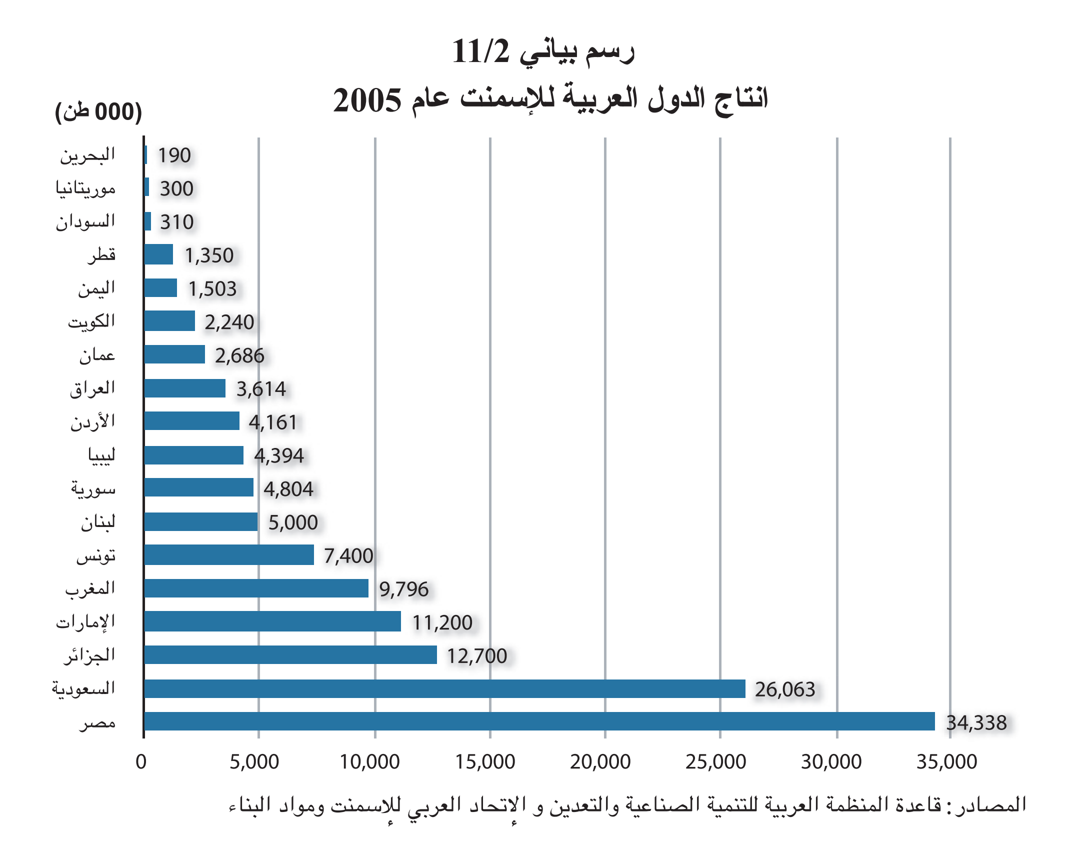
رسم بياني 10/2

تطور إنتاج الإسمنت في الدول العربية



المصادر: قاعدة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين و الإتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء

رسم بياني 11/2
انتاج الدول العربية للإسمنت عام 2005



المصادر: قاعدة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين و الإتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء

احتلت مصر الصدارة في إنتاج الإسمنت، بحصة 26 في المائة من مجموع إنتاج الإسمنت العربي سنة 2005. ويعتبر قطاع البناء في مصر بمثابة القطاع المحرك للنمو، إذ ساهم بحوالي 4.45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبمعدل نمو نسبته 14 في المائة سنة 2006، ويعد هذا القطاع أكثر القطاعات حيوية في الاقتصاد المصري. وبالنظر إلى عدد سكان مصر البالغ 76 مليون نسمة، 80 في المائة منهم تقل أعمارهم عن 45 سنة، فإن البلاد تعرف حاجيات متزايدة للسكن و البنيات التحتية الأساسية[8].

وجاءت السعودية في المرتبة الثانية، إذ أنتجت 19.7 في المائة من مجموع الإنتاج العربي للإسمنت سنة 2005، فيما احتلت المرتبة الأولى في منطقتها على مستوى الطاقة والإنتاج الحقيقي للاسمنت والكلنكر. ونظرا لمحدودية الطاقات الإنتاجية لم يرتفع الإنتاج كثيرا خلال السنتين الأخيرتين.

واحتلت الجزائر المركز الثالث بحصة 9.6 في المائة من مجموع الإنتاج العربي للإسمنت في 2005 و المرتبة الأولى في منطقة المغرب العربي. إذ اعتبارا من سنة 2003 سيضاف إلى إنتاج القطاع العام إنتاج القطاع الخاص، بانطلاق تشغيل المصنع الجديد للشركة الجزائرية للاسمنت، فرع الشركة المصرية أوراسكوم للبناء، بطاقة إنتاجية أولية تقدر ب 2 مليون طن في السنة.

8 يشغل قطاع البناء والأشغال العامة 1.8 مليون فرد (9% من الساكنة النشيطة) وقدرت قيمة سوق البنيات التحتية في سنة 2006 بمبلغ 4.48 مليار دولار.

استهلاك الإسمنت في الدول العربية

سجل استهلاك البلدان العربية من الإسمنت ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة. واستحوذت بلدان الخليج على الحصة الكبرى من مجموع الاستهلاك. فبعد الصين، تعد هذه البلدان ثاني أكبر مستهلك للإسمنت في العالم. فاستمرار ارتفاع عوائد النفط ورغبة حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي في تنويع أنشطتها الاقتصادية خارج قطاع النفط وانطلاق المشاريع الإنشائية الضخمة، بالإضافة إلى الارتفاع المستمر لعدد السكان الشباب، تعد كلها عوامل كان لها الأثر المباشر في ارتفاع استهلاك الإسمنت في هذه المنطقة.

رسم بياني 12/2

توزيع الاستهلاك العالمي من الإسمنت حسب المناطق

الشرق الوسط	أروبا الشرقية	الصين	أمريكا الشمالية	أوروبا
5%	4%	8%	4%	1%

المصادر: الإتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء

بصفة عامة، فقد ارتفع استهلاك الإسمنت في معظم البلدان العربية خلال السنوات الأخيرة، إذ انتقل من 98 مليون طن في سنة 2000 إلى حوالي 142 مليون طن سنة 2006 (ملحق 8/2)، مسجلا زيادة سنوية بنسبة 4.56 في المائة. و ازدادت وتيرة هذا الارتفاع خلال أربع السنوات الأخيرة نتيجة للطلب الإقليمي القوي. ففي ظرف ثلاث سنوات ارتفع استهلاك البلدان العربية من الإسمنت بما يناهز 12 في المائة.

وتستهلك العربية السعودية أكبر كمية من الاسمنت في المنطقة، إذ تقدر بنسبة 26.4 مليون طن، أي أنها تستحوذ وحدها على 52 في المائة من مجموع استهلاك منطقة مجلس التعاون الخليجي من هذه المادة.

من حيث الاستهلاك الفردي، فإن قطر تعتبر الأولى في المنطقة والدول العربية، بمعدل 3.21 طن للفرد الواحد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشاريع الكبرى المنجزة من طرف الحكومة في إطار برامجها الاستثمارية ولإقامة البنيات التحتية الأساسية [9] أو من طرف القطاع الخاص مارست ضغطا على طلب الإسمنت. وقد شهدت سنتي 2006 و2007 نقصا في هذه المادة، مما دفع إلى فتح وحدات جديدة في يوليو 2007.

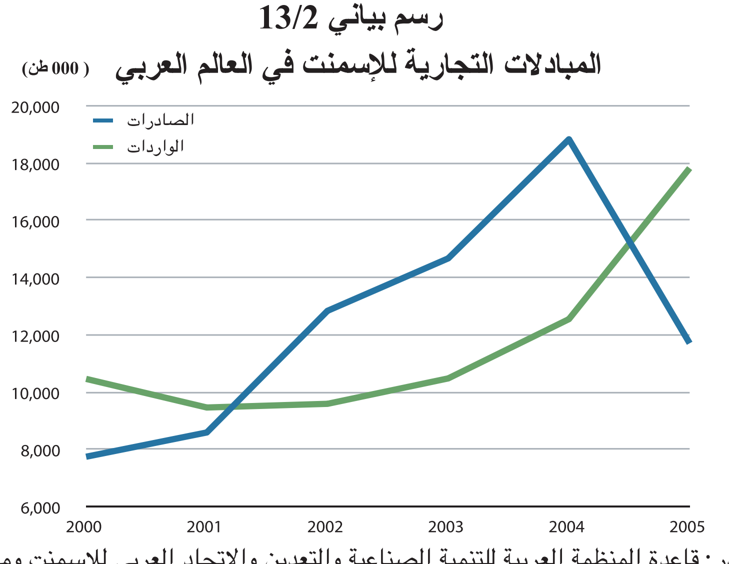
وتأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية باستهلاك بلغ 2.59 طن للفرد. وعرفت الإمارات توسعا منقطع النظير في قطاع البناء والعقار. ولقد أدى فتح القطاع العقاري أمام المستثمرين الأجانب في السنوات الأخيرة، إلى زيادة نمو القطاع السكني ولاسيما في دبي وأبو ظبي، مما نتج عنه ارتفاع في نشاط قطاع البناء بنسبة 20 في المائة في دبي و25 في المائة في أبو ظبي في سنة 2005.

[9] أعلنت مصادر حكومية بأن مبلغ 32 مليار ريال قطري سيتم استثماره في مشاريع عديدة في غضون خمس سنوات. وسينفق مبلغ 16 مليار ريال في تشييد الطرق و مبلغ 8 مليارات في أشغال التصريف و 7.2 في قطاع البناء.

التجارة الخارجية

رسم بياني 13/2

المبادلات التجارية للإسمنت في العالم العربي (000 طن)



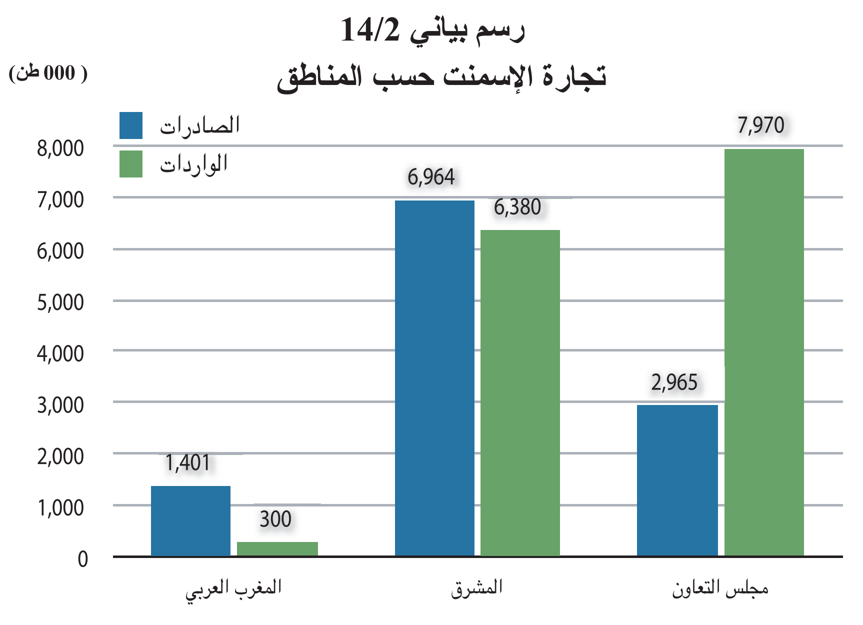
المصادر: قاعدة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والإتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء

انخفضت الصادرات سنة 2005 بأكثر من 37 في المائة، إذ بلغت 11,7 مليون طن، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الطلب الداخلي القوي وما تبعه من غلاء في الأسعار، مما حدا بالمنتجين إلى توجيه الإنتاج نحو تلبية الحاجيات الداخلية على حساب التصدير.

وعلى النقيض من ذلك، سجلت الواردات نموا منذ سنة 2002 وعرفت قفزة نوعية بنسبة 70 في المائة تقريبا ما بين سنتي 2003 و 2005 لتصل إلى 17,8 مليون طن من الإسمنت. ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع واردات بلدان الخليج التي ازدادت بنسبة 90 في المائة (رسم بياني 14/2). وتجاوز مجموع الواردات من الإسمنت سنة 2005 مجموع الصادرات، مما نجم عنه نقص في سوق الإسمنت بلغ 6220 ألف طن (رسم بياني 13/2).

رسم بياني 14/2

تجارة الإسمنت حسب المناطق (000 طن)



المصادر: قاعدة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين و الاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء

جدول 3/2 : الصادرات والواردات حسب المناطق (000 طن)

	المغرب العربي		المشرق		مجلس التعاون الخليجي	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
2000	727	1 040	729	6 374	6 310	3 072
2001	762	300	1 755	5 304	6 097	3 882
2002	811	400	4 466	5 034	7 588	4 181
2003	1 093	450	10 030	5 555	3 574	4 498
2004	1 401	600	14 461	5 673	2 996	6 301
2005	1 401	300	6 964	6 380	2 965	7 970

المصادر: الإتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء

وسجلت بعض البلدان كمصر ولبنان والعربية السعودية والأردن، نتائج تجارية مرضية بحيث عرفت صادراتها نحو الأسواق الدولية ونحو البلدان العربية حيوية كبيرة. وحسب الاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء، بلغ التبادل العربي البيني من الإسمنت 60 في المائة من مجموع تجارة الإسمنت العربية الخارجية خلال السنتين الأخيرتين [10].

مستقبل تنمية قطاع الإسمنت في الدول العربية

نتيجة للتطور القوي الذي شهده قطاع البناء في السنوات الأخيرة، عرفت معظم البلدان العربية تدفق عدد كبير من المستثمرين إلى سوق الإسمنت، إذ تم تنفيذ مشاريع جديدة لتوسيع المصانع القائمة وإنشاء وحدات جديدة. ويتوقع خلال خمس السنوات المقبلة أن ترتفع طاقات إنتاج الإسمنت في البلدان العربية لتصل إلى 260 مليون طن. وتعود أسباب إنجاز مشاريع التوسيع وإحداث وحدات جديدة إلى العوامل التالية :

• رغبة الصناعات القائمة في إنهاء العمل بخطوط الإنتاج القديمة ذات الإنتاجية الضعيفة وتعويضها بأخرى جديدة تستعمل تقنيات حديثة وملائمة للمعايير الجديدة لحماية البيئة التي شرعت الدول في فرضها.

• أدى الطلب المتزايد على الإسمنت إلى ارتفاع قوي في أسعار بيعه خلال السنتين الأخيرتين، مما مكن العديد من المصانع بزيادة هامش ربحها. وأدت هذه الأرباح المرتفعة بدورها إلى استقطاب العديد من المستثمرين الذين يبحثون عن مردودية أعلى لاستثماراتهم.

• نجم عن السياسات التشجيعية التي تنهجها معظم الحكومات تبسيط في الإجراءات الإدارية للحصول على رخص لبناء وحدات جديدة.

• الحاجة الماسة للإسمنت، حيث تعاني بلدان عديدة من نقص في هذه المادة، كالإمارات العربية المتحدة وقطر والجزائر [11]، فالحاجة إلى بناء أحياء سكنية ومراكز تجارية ومناطق حضرية وصناعية ومستشفيات ومدارس وتجهيزات تحتية أساسية، تدفع الحكومات إلى تشجيع الصناعات القائمة على الزيادة في طاقاتها وإنشاء وحدات جديدة.

---

[10] مجلة الإسمنت والبناء عدد 27 لشهر مارس 2007.

[11] لم يصل الإنتاج الوطني بعد إلى المستوى الضروري لتغطية الطلب المحلي، الشيء الذي يتسبب في أزمات تزويد وتقلبات في الأسعار

• سوق الأسهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي أصبحت أكثر تنظيما وحيوية والتي تستقطب المستثمرين نحو الصناعات الواعدة مثل صناعة الاسمنت.

وتفسر كل هذه العوامل كيف أن صناعات الإسمنت تتوفر على كل الأسباب لتقوم بتوسيع المصانع القائمة وبناء وحدات إنتاجية جديدة. غير أن هذه الوضعية يمكن أن تؤدي إلى حصول فائض في الطاقة الإنتاجية، مما سيولد حربا في الأسعار وبالتالي انخفاضا في هامش الربح، بالإضافة إلى فقدان بعض الصناعات المصدرة لأسواقها نظرا لفائض الإنتاج على صعيد المنطقة.

2-4-2 قطاع الحديد والصلب

عرفت صناعات الحديد والصلب في البلدان العربية ازدهارا كبيرا خلال السنوات الأخيرة. إذ سجل الإنتاج نموا سريعا بمعدل يعد من أعلى المعدلات في العالم حسب الاتحاد العربي للحديد والصلب. ويعزى هذا الارتفاع في الإنتاج إلى زيادة استهلاك الصلب في المنطقة العربية التي أصبحت ثالث أكبر مستهلك للصلب في العالم. ومن المنتظر أن يتواصل هذا التطور خلال السنوات القادمة نتيجة تنفيذ مشاريع التوسع الكبرى وعمليات إدخال التكنولوجيات الجديدة التي يجري تنفيذها حاليا أو المتوقع إنجازها في السنوات المقبلة.

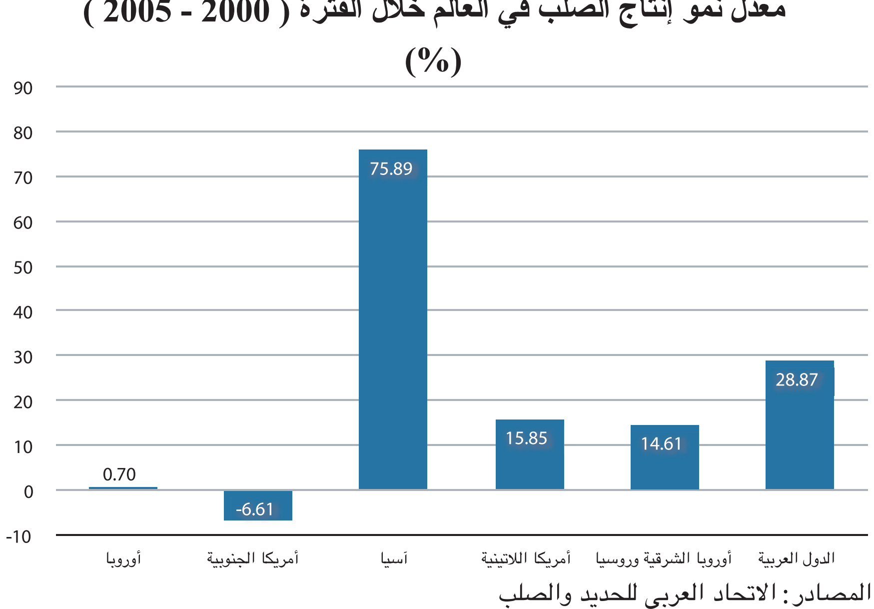
إنتاج الصلب الخام والمنتجات الطويلة والمسطحة

شهدت صناعات الحديد والصلب في المنطقة العربية تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وتجاوز إنتاج الصلب الخام 14 مليون طن سنة 2006 في حين لم يكن يصل إلى 1.1 مليون طن في السبعينات. ورغم أن إنتاج البلدان العربية من الصلب لا يتعدى 2 في المائة من الإنتاج العالمي، إلا أن معدل نموه يعد من بين أعلى المعدلات بعد الصين والهند (رسم بياني 15/2).

رسم بياني 15/2

معدل نمو إنتاج الصلب في العالم خلال الفترة (2000 - 2005)

(%)

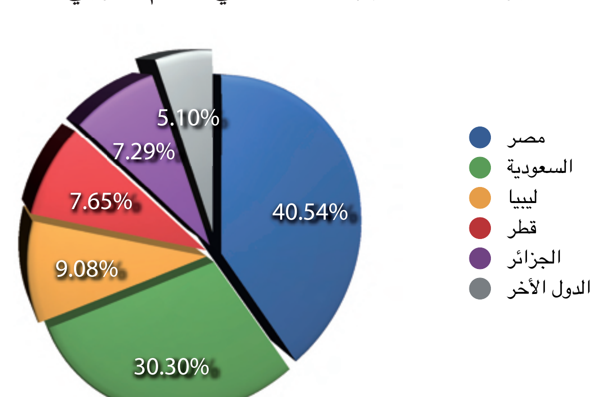


المصادر: الاتحاد العربي للحديد والصلب

كان الإنتاج في السبعينات متمركزا في كل من مصر و تونس والجزائر ولبنان، لكننا اليوم نجد أزيد من 60 وحدة صناعية تتوزع في 17 بلدا عربيا. و بالرغم من هذا التوزيع الجغرافي، فإن بلدين اثنين وهما مصر والعربية السعودية، يستحوذان لوحدهما على أكثر من 70 في المائة من مجموع إنتاج الصلب في المنطقة العربية، وينتجان على التوالي 5.6 مليون طن و 4,1 مليون طن من الصلب (محلق 9/2). وتنتج كل من ليبيا والجزائر وقطر مجتمعة 3,3 مليون طن، أي 24 في المائة من مجموع إنتاج الصلب في المنطقة العربية.

رسم بياني 16/2

أكبر خمسة منتجين للصلب في العالم العربي



المصادر: قاعدة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والاتحاد العربي للحديد والصلب

ومن أجل تلبية الطلب المتزايد في البلاد العربية، ارتفع إنتاج الصلب الخام بصفة ملحوظة، منتقلا من 10,7 مليون طن سنة 2001 إلى 13,8 مليون طن سنة 2005، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 5.20 في المائة (ملحق 9/2).

شهد إنتاج منتجات الصلب التامة الصنع في العالم العربي تغيرات كبيرة خلال العشرين سنة الماضية ليس فقط على مستوى نمو الإنتاج بل أيضا على صعيد التوزيع الجغرافي للبلدان الرائدة في الإنتاج.

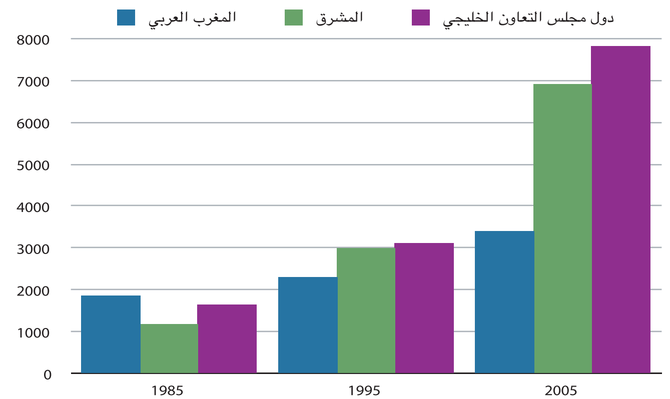
كانت منطقة المغرب العربي تحتل المرتبة الأولى في صنع منتجات الصلب التامة الصنع سنة 1985، إذ كانت تستحوذ على 38.2 في المائة من مجموع الإنتاج العربي .

ومنذ 1995، عرف إجمالي إنتاج المنتجات التامة الصنع في العالم العربي قفزة تجاوزت 79 في المائة في ظرف عشر سنوات وأصبحت بلدان الخليج تحتل المركز الأول في المنطقة العربية. وكانت العربية السعودية تحتل الصدارة بنسبة 79 في المائة من إنتاج منطقة الخليج، فيما كانت قطر تؤمن معظم باقي الإنتاج. وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الخليج لم تكن تصنع منتجات صلب مسطحة.

في سنة 2005، ازداد الإنتاج بأكثر من الضعف، منتقلا من 8,8 مليون طن سنة 1995 إلى 15 مليون طن عام (ملحق 10/2). وتعد منطقة الخليج أكبر منتج لمنتجات الصلب التامة الصنع في المنطقة العربية، إذ بإنتاج 7.8 مليون طن، فإنها تؤمن أكثر من 41 في المائة من مجموع إنتاج منتجات المنطقة. واستمرت العربية السعودية في احتلال الصدارة بحصة 66 في المائة من إنتاج منطقة الخليج. وتأتي بلدان المشرق في الدرجة الثانية التي أنتجت 36.48 في المائة من مجموع الإنتاج العربي. وتستحوذ مصر وحدها على 86.7 في المائة من الإنتاج الكلي للمنطقة.

رسم بياني 17/2

تحتل دول المجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى في المنطقة العربية



المصادر: قاعدة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين و الاتحاد العربي للحديد والصلب

الاستهلاك العربي لمنتجات الصلب التامة الصنع

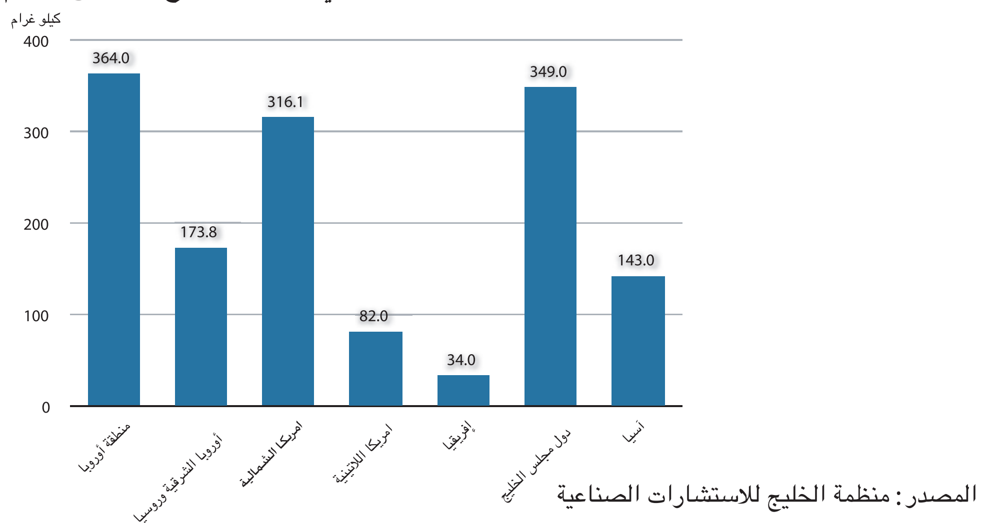
عرف استهلاك منتجات الصلب التامة الصنع تزايدا سريعا خلال السنوات الخمس الأخيرة في جميع البلدان العربية بدون استثناء، كنتيجة للاستثمارات المتزايدة في قطاع البناء والعقار وفي المشاريع الإنشائية الكبرى.

وقد ارتفع الاستهلاك العربي من 19.3 مليون طن سنة 2001 إلى حوالي 27 مليون طن في 2005 (محلق 11/2)، أي بنسبة زيادة تناهز 40 في المائة. وتعتبر العربية السعودية أكبر مستهلك للصلب التام الصنع، إذ تستهلك أكثر من 6 ملايين طن في السنة، أي نسبة 23 في المائة من مجموع الاستهلاك العربي. وفي المرتبة الثانية تأتي مصر ثم الإمارات العربية المتحدة التي عرفت أقوى زيادة في الاستهلاك ما بين 2001 و2005 والذي بلغ 126 في المائة. وبلغ استهلاك الإمارات 6.4 مليون طن في سنة 2006 جاعلا بذلك الإمارات في الرتبة 11 عالميا ضمن أكبر مستوردين منتجات الصلب التامة الصنع .

أما فيما يخص الاستهلاك الفردي لمنتجات الصلب، فتصنف بلدان مجلس التعاون الخليجي ضمن أكثر البلدان استهلاكا في العالم (رسم بياني 18/2)، باستهلاك يبلغ 349 كيلوغرام للفرد. وفي العالم العربي، تحتل الإمارات العربية المرتبة الأولى من حيث الاستهلاك الفردي بأزيد من طن واحد للفرد في السنة.

رسم بياني 18/2

متوسط استهلاك الفرد لمنتجات الصلب في منطقة الخليج ومناطق العالم الأخرى



المصدر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

صادرات الصلب

تميزت مبيعات منتجات الصلب في سنة 2005 بديناميكية تسويقية موجهة نحو السوق المحلية وفي المقابل، انخفضت الصادرات لتلبية الطلب المحلي القوي.

إذا ألقينا نظرة على إجمالي مبيعات أكبر سبع شركات في المنطقة العربية، نلاحظ أن أكثر من 75 في المائة من مبيعات الصلب التام الصنع لهذه الشركات العربية استهلكتها السوق المحلية فيما لم يصدر سوى 24.46 في المائة من الإنتاج.

وحسب الاتحاد العربي للحديد والصلب، فإن عدة شركات اضطرت لوقف صادراتها من منتجات الصلب الطويلة ولاسيما حديد التسليح، مثل الشركة الليبية للحديد و الصلب. كما اضطرت شركات مثل شركة عز-الدخيلة المصرية والشركة السعودية للحديد والصلب والشركة الكويتية إلى خفض صادراتها من حديد التسليح بهدف تلبية الطلب المحلي القوي على هذه المنتجات.

رسم بياني 19/2

ارتفاع المبيعات في السوق المحلية على حساب الصادرات في الدول العربية

